شغل جيرد مولر، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، اعتبارًا من 10 ديسمبر 2021، عدة مناصب قيادية منذ مرحلة مبكرة من مسيرته المهنية. بعد تولّيه منصب عضو في البرلمان الأوروبي، كُلف جيرد مولر بتولي منصب وزير الدولة للشؤون البرلمانية في الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة وحماية المستهلك في عام 2005. وفي عام 2013، عُيّن مولر وزيرًا اتحاديًا لوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في الحكومة الألمانية. يتمتع جيرد مولر بسنوات عديدة من الخبرة في مجالات التعاون متعدد الأطراف والاستدامة والإدارة المستدامة والزراعة المبتكرة. يعد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، واتفاقية باريس للعمل المناخي ، واتفاقية التنوع
البيولوجي ، وإعلان بيجين بشأن المساواة بين الجنسين هي مجالات تركيز رئيسية لعمله.

تشمل مبادراته ومشروعاته الأساسية:

ارتفعت مساعدات التنمية الرسمية إلى 0.7% من إجمالي الدخل القومي تحت قيادته، على أساس زيادة ميزانية التعاون من أجل التنمية إلى الضعف وحشد الاستثمارات الخاصة من خلال نماذج تمويل جديدة.

كما ضاعف المبالغ المخصصة للبرامج الدولية بهدف حماية المناخ، وتنمية الأدوات الجديدة للتأمين ضد مخاطر المناخ، وتأسيس مؤسسة تحالف يُطلق عليها التنمية والمناخ.

أشرف السيد مولر على تنفيذ القانون الاتحادي لبذل العناية الواجبة بخصوص سلاسل الإمداد، ودعم اللوائح المماثلة في الاتحاد الأوروبي كلِّه فيما يخص الشركات، بهدف احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، والامتثال للحد الأدنى من المعايير الاجتماعية والبيئية في سلاسل الإمداد العالمية.

أطلق مولر برنامج طوارئ لمواجهة كوفيد-19 بقيمة 4 مليارات يورو لمساعدة البلدان الأقل نموًا والدول ذات الدخل المتوسط، للتصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية والصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ودعم مبادرة تسهيل الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19 (COVAX)، وتشجيع إنتاج اللقاحات على الصعيد الوطني في البلدان النامية.

عقد شراكات مكثفة مع الدول النامية والاقتصاديات الناشئة في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. أولوياته: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحماية المناخ والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتطوير القطاع الخاص والتدريب المهني.

يمتلك مولر خبرة واسعة في التعاون متعدد الأطراف، مثل توليه منصب المحافظ الألماني للبنك الدولي، ومن خلال عقد شراكات موسّعة مع مؤسسات عالمية، مثل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (برامج جديدة بشأن التدريب والوظائف، وكذلك برامج عن الهيدروجين الأخضر، وتأسيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في بون).